AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

المجلـــس التنفيـــذي

الدورة العادية الخامسة عشرة

سرت، الجماهيرية العظمى، 24-30 يونيو 2009

—

EX.CL/506 (XV)

التقرير المرحلي عن تنفيذ إستراتيجية الحوار المشتركة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي وخطة عملها

—

مذكرة تمهيدية

تقرير عن حوار أفريقيا–الاتحاد الأوروبي:

البيان الصادر عن الاجتماع الثاني عشر لترويكا أفريقيا–

الاتحاد الأوروبي الوزارية

لوكسمبورج، 28 أبريل 2009

في إطار حوار أفريقيا – الاتحاد الأوروبي، عقد الاجتماع الوزاري الثاني عشر لترويكا أفريقيا والاتحاد الأوروبي في لوكسمبورج، في 28 أبريل 2009.

بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية وأجندة التغيرات المناخية وتبادل وجهات النظر حول التطورات التي حدثت مؤخراً منذ انعقاد الاجتماع الحادي عشر للترويكا الوزارية (بما في ذلك مسائل السلم والأمن)، ناقش الوزراء مسألة تنفيذ الاستراتيجية المشتركة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي وخطة العمل الأولى.

وقد رحب الوزراء بالتقدم المحرز في التنفيذ منذ انعقاد الاجتماع الأخير للترويكا الوزارية، وأكدوا التزامهم القوي والمستمر بهذه المساعي الطموحة والبعيدة المدى وشددوا على ضرورة تحقيق المزيد من التقدم الملموس على المستوى السياسي والفني–التشغيلي. واعترفوا بتسليم المشاريع الثمانية لخارطة الطريق للتنفيذ التي قامت بصياغتها مجموعات الخبراء المشتركة غير الرسمية كوثائق فعالة واتفقوا على استخدام خارطات الطريق التي تم تحديثها كأساس لمراجعة منتصف المدة لتنفيذ الاستراتيجية المشتركة.

وعقد الوزراء اجتماعاً مثمراً مع ممثلي البرلمان الأوروبي والبرلمان الأفريقي وأجازوا مقترحاتهم بخصوص المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية المشتركة كأساس متين للمزيد من العمل، وأجازوا إقامة ورشة عمل حول الجوانب المتعلقة بتمويل الاستراتيجية

المشتركة، في أديس أبابا، إثيوبيا، بعد 21 سبتمبر 2009، ورحبوا بالتقدم المحرز فيما يتعلق بمشاركة المجتمع المدني في عملية التنفيذ، واتفقوا على الاضطلاع بمراجعة منتصف المدة للإستراتيجية المشتركة وخطة العمل على نحو شامل خلال الاجتماع المقبل في خريف 2009.

طريق المضي قدماً:

من أجل ضمان تحقيق تقدم ملموس في تنفيذ الاستراتيجية المشتركة وخطة العمل الأولى، يجب متابعة ما يلي:

1- يجب معالجة مسألة توفير التمويل الكافي للمخطط والأنشطة/المشروعات، على نحو شامل.

2- على ضوء ما سلف، يجب تشجيع كافة الأطراف على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان نجاح ورشة العمل الخاصة بالتمويل المقرر إقامتها في سبتمبر 2009.

3- يجب على المجموعات الاقتصادية الإقليمية، باعتبارها الدعائم الأساسية للتكامل القاري لأفريقيا، أن تقوم بدور نشط في عملية التنفيذ. وفي هذا الصدد، ينبغي تشجيع المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي لم تبد بعد اهتمامها بالشراكات الثماني، على القيام بذلك من أجل ضمان النجاح في التنفيذ.

4- يجب على الدول الأعضاء أيضاً أن تكفل تعيين خبراء رفيعي المستوى للمشاركة في أعمال مجموعات الخبراء المشتركة. ويعتبر هذا أمراً ضرورياً لضمان نتائج ذات نوعية جيدة لأنشطة مجموعات الخبراء المشتركة.

—

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

EX.CL/506 (XV)
ANNEX

تقرير مرحلي عن الحوار بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي

الاجتماع الثاني عشر للترويكا الوزارية بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي

لوكسمبورج، 28 أبريل 2009

—

تقرير مرحلي عن الحوار بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي

الاجتماع الثاني للترويكا الوزارية بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي

لوكسمبورج، 28 أبريل 2009

مقدمة:

في إطار الحوار بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي، انعقد في لوكسمبورج في 28 أبريل 2009، الاجتماع الوزاري الثاني عشر للترويكا بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي. وقد شارك في رئاسة الاجتماع كل من معالي الدكتور علي عبد السلام التريكي، أمين شؤون الاتحاد الأفريقي للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى والرئيس الحالي للمجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي، ومعالي السيد يان كوهوت، نائب وزير خارجية الجمهورية التشيكية والرئيس الحالي لمجلس الاتحاد الأوروبي.

تكونت ترويكا الاتحاد الأوروبي من معالي السيد/ خافير سولانا، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة وسعادة السيد لويس ميشيل، مفوض الاتحاد الأوروبي للتنمية والمساعدة الإنسانية والعلاقات مع مجموعة دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي، ومعالي السيد فرانك بالفراج، وزير خارجية السويد.

وكانت الترويكا الإفريقية مكونة من سعادة السفير/ رمضان لمعمره، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن وسعادة السفير محمد عمر ماووندي، سفير جمهورية تنزانيا المتحدة لدى كل من إثيوبيا والاتحاد الأفريقي.

أولا: **التحديات العالمية:**

أولا: أ) **الأزمتان الاقتصادية والمالية:**

1- لقد رحب الوزراء بنتائج قمة مجموعة الـــ20 بلندن وركزوا على الحاجة إلى إتباع نهج عالمي ومنسق وإلى إجابات مستدامة على الاضطرابات الاقتصادية العالمية الحالية، مؤكدين على أن تحقيق الانتعاش الاقتصادي

سوف يستحيل بدون تضامن قوي بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. في هذا الصدد، ذكروا أن الشراكة بين إفريقيا والاتحاد الإفريقي لعبت دورا أساسيا في ضمان مشاركة رؤساء كل من الاتحاد الإفريقي ومفوضية الاتحاد الإفريقي والنيباد في قمة مجموعة الـــ20.

2- أعاد الجانب الأوروبي تأكيد استعداده للوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية بالرغم من الأزمة، مذكّرا أن إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ازدادت إلى حوالي 0,40% من دخلها الإجمالي القومي في 2008، مشيرا إلى الدور الأساسي الذي تلعبه المساعدة الإنمائية الرسمية باعتبارها مصدرا مكملا لمصادر تمويل التنمية الأخرى. ويتطلع الجانبان إلى المناقشات التي ستجرى خلال اجتماع وزراء التنمية لمجموعة الـــ8 المقرر عقده في الفترة من 21 إلى 22 تمهيدا لقمة مجموعة الـــ8 المزمع عقدها في إيطاليا (8 – 10 يوليو 2010).

3- رحب الوزراء بمبادرة المفوضية الأوروبية المتخذة في 8 أبريل 2008 حول "دعم البلدان النامية لمواجهة الأزمة"، مقترحين خطوات صحيحة التوقيت، مستهدفة ومنسقة للاتحاد الأوروبي ككل. وأشار الوزراء إلى أن المبادرة تعكس التضامن القوي بين الاتحاد الأوروبي والعالم النامي، وكذلك عزم الاتحاد الأوروبي على الاضطلاع بدور قيادي في مساعدة البلدان النامية على تجاوز الأزمة. وأثناء مناقشاتهم، حدد الوزراء الإجراءات التالية باعتبارها بالغة الأهمية في مساعدة البلدان النامية على مواجهة الأزمة:

أ) الوفاء بالالتزامات فيما يتعلق ببلوغ أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية بحلول 2010 و2015؛

ب) تطوير طرق جديدة لتقديم المساعدة بغية تحفيز نشاط القطاع الخاص وتوفير ثقل أكبر لبقية مصادر المساعدة الرسمية. وفي هذا السياق، يتعين أيضا تنمية وتعبئة مصادر تمويل مبتكرة.

ج) حماية البلدان النامية الأشد ضعفا، خصوصا من خلال إنشاء آلية تعويض عن التعرض للخسائر في عائدات التصدير (FLEX) بما في ذلك استعمال دعم الميزانيات للحفاظ على النفقات الاجتماعية الرئيسية؛

د) تحفيز النمو وتوفير فرص العمل من خلال: 1) سد الحلقات المفقودة في البنية التحتية، وهو موضوع ناقشته مؤخرا قمة الاتحاد الأفريقي المنعقدة في أديس أبابا في فبراير 2009 والذي ينوي الاتحاد الأوروبي تقديم دعم له من خلال صندوق معزز للائتمان المخصص للبنية التحتية، 2) تنشيط الزراعة، وخاصة من خلال مبادرة مرفق الأغذية التي تم إطلاقها مؤخرا، بقيمة بليون يورو؛ 3) تحفيز التجارة والاستثمار، بما يشمل مواصلة تقديم المساعدة المتصلة بالتجارة بقيمة مليوني يورو في 2009 و2010، 4) استغلال إمكانات وقدرات القطاع غير الرسمي على خلق الوظائف؛

هـ) دعم الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره عنصرا هاما من التمويل الإنمائي وعاملا من عوامل الحد من الفقر؛

و) ومواصلة معالجة مسألة الديون عن طريق شتى المبادرات القائمة والمنتديات الدولية للتوصل إلى حل ملائم ودائم لهذه المشكلة التي لا تزال تمثل عائقا خطيرا لتنمية العديد من الدول الأفريقية.

4- ذكّر الوزراء بأهمية التقدم نحو تحقيق اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الكاملة على أساس روح اتفاقية كوتونو وأحكام الإستراتيجية المشتركة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي.

5- شدّد الوزراء على أهمية "مساعدة أفضل" ووافقوا على استغلال الإمكانات استغلالا كاملا لضمان فعالية أكبر للمساعدات، واتساق السياسات والتنسيق بين المانحين. واعتبروا أن التنفيذ الفعال للإستراتيجية المشتركة بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي كان حالة اختبار بالنسبة لهذه المسألة الرئيسية.

6- رحب الوزراء بالقرار الذي اتخذته القيادات خلال قمة مجموعة ال 20 المنعقدة في لندن والقاضي بعقد اجتماع جديد بحلول نهاية السنة. ودعوا إلى ضمان التمثيل الملائم لأفريقيا على المستويين الوطني والإقليمي في هذا الاجتماع. وطلبوا من الاتحاد الأفريقي وبرنامجه الاقتصادي والاجتماعي المتمثل في النيباد أن يظلا دائما يشاركان في هذه العملية، مشددين على ضرورة تقديم مزيد من الدعم للحوار السياسي حول المصالح المشتركة والتدابير الممكنة للتغلب على الأزمة الاقتصادية والمالية في إطار الشراكة الإستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأوروبي.

7- أخذ الوزراء علما بزيادة موارد صندوق النقد الدولي التي أقرتها قمة مجموعة الـــ20 المنعقدة مؤخرا في لندن. ولاحظوا في هذا الصدد، الآراء التي أعرب عنها الجانب الأفريقي الذي دعا إلى توخي المزيد من المرونة في الاستفادة من موارد جديدة؛ بما في ذلك مراجعة إطار الاقتصاد الكلي لاستدامة الديون ونظام التصنيف.

أولا: ب **<u>أجندة تغير المناخ: التحضير لمؤتمر كوبنهاجن</u>:**

8- اتفق الوزراء على ضرورة تمسك كل من أفريقيا والاتحاد الأوروبي بالرؤية المشتركة فيما يتعلق بأجندة تغير المناخ في إطار الإستراتيجية المشتركة والإعلان المشترك حول تغير المناخ المعتمدين في أديس أبابا في أول ديسمبر 2008 قبل مؤتمر بوزنان (بولندا) باعتبار ذلك إحدى النتائج الأولى التي تمخض عنها تنفيذ الشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي في مجال تغير المناخ. ودعا الوزراء أيضا إلى تنفيذ الإعلان المشترك باعتباره إطارا ملائما لتعزيز الجهود المشتركة لأفريقيا والاتحاد الأوروبي والمبذولة في إطار مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ المقرر عقده في كوبانهاجن في ديسمبر 2009 وما بعد هذا المؤتمر.

9- وافق الوزراء أن من المحتم أن تحرز الجولات النهائية لمفاوضات الأمم المتحدة المقرر إجراؤها في 2009 تقدما ملموسا وأن تمهد الطريق لإبرام

اتفاقية عالمية جديدة طموحة في مجال مكافحة تغير المناخ خلال مؤتمر الأمم المتحدة حول تغير المناخ المقرر عقده في كوبنهاجن في ديسمبر.

10- شكل اجتماع بون الذي اختُتم في 8 أبريل 2009 الجولةَ الأولى للمفاوضات منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول تغير المناخ في ديسمبر الماضي في بوزنان (بولندا) والذي وافق على المضي بالعملية لتصبح "طريقة تفاوض كاملة".

11- اعتبر الوزراء أن المفاوضات في بون مكّنت من تحديد مجالات التلاقي، وبحث خيارات للتصدي لمجالات الخلاف والفجوات البارزة التي ينبغي سدها قبل أن يمكن التوصل إلى اتفاق. ونتائج مفاوضات بون في مارس – أبريل ستوفر المعلومات التي سيسترشد بها المشروع الأول لاتفاقية كوبنهاجن الذي سيتم طرحه للمناقشة في الوقت المناسب قبل جولة المفاوضات في يونيو. وأشار الاتحاد الأوروبي إلى موقفه الشامل من اتفاقية كوبنهاجن في سلسلة من نتائج المجلس.

12- أخذ الوزراء علما بأن الاتحاد الأوروبي يبقى ملتزما بتأدية دور ريادي للتوصل إلى اتفاقية مناخ عالمية شاملة في كوبانهاجن في ديسمبر 2009 تستهدف الحد من الإحترار العالمي إلى ما دون 2 سنتجراد. وبلوغا لهذا الهدف، ذكّر الاتحاد الأوروبي بالتزامه بالحد من الانبعاثات بنسبة 30% كإسهام منه في هذه الاتفاقية، شريطة التزام البلدان المتقدمة الأخرى بخفض الانبعاثات بنفس النسبة وإسهام البلدان النامية المتطورة بما فيها الكفاية وفقا لمسؤولياتها وقدراتها. وسيتطلب الأمر مصادر تمويل خارجية ومحلية جسيمة، سواء من القطاع الخاص أو القطاع العام لتغطية تكاليف الأعمال الرامية إلى تخفيف شدة الإحترار وأعمال التكيف، لاسيما في أكثر البلدان النامية تعرضا. وسيقوم الاتحاد الأوروبي بتمويل نصيبه المعقول من هذه الأعمال التي ستجرى في البلدان النامية. وينبغي للمناقشات القادمة حول طرق تحصيل الدعم المالي، أن تركز، من بين أمور أخرى، على نهج مختلفة، بما في ذلك نهج المساهمة القائم على جدول مساهمات متفق عليه

والنهج القائمة على السوق والمستندة إلى ترتيبات المزاد العلني أو التي تمزج بينها وبين خيارات أخرى. ورأى الاتحاد الأوروبي بضرورة إدماج تغير المناخ في السياسات والخطط الإنمائية الوطنية ذات الصلة. كما شدّد على الحاجة إلى النهوض بمشاركة المرأة في الأنشطة وعمليات اتخاذ القرار المرتبطة بتغير المناخ.

13- شدد جانب الاتحاد الإفريقي على الحاجة إلى رفع الوعي العام بالتداعيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يحدثها تغير المناخ والحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات من ناحية تنفيذ تدابير التكيف والتخفيف. وركز الاتحاد الإفريقي على الجهود الجارية على صعيد القارة الإفريقية للتأكد من أن البلدان الإفريقية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ستقوم بالتحضير في الوقت المناسب وستتحدث بصوت واحد خلال جولات المفاوضات في 2009.

14- أكد الوزراء أنه ينبغي السعي إلى ضمان المصالح المشتركة لأفريقيا والاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بأجندة تغير المناخ في إ طار الإستراتيجية المشتركة، على نحو ما أوصى به الفريق العامل المشترك.

ثانيا: **<u>تنفيذ الإستراتيجية المشتركة/خطة العمل الأولى:</u>**

15.رحب الوزراء بالتقدم المحرز منذ الترويكا الوزارية الأخيرة في تنفيذ الشراكة الإستراتيجية بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي. وأكدوا على التزامهم القوي المتواصل بهذا الجهد الطموح والمترامي الأبعاد، مشددين على ضرورة تحقيق مزيد من التقدم على المستويين السياسي والتقني وفي مجال العمليات. في ظل السياق الدولي الراهن، بات من المحتم أن تتضافر الجهود بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي للتصدي معا للأزمة الاقتصادية والمالية المعقدة. وينبغي، أكثر من أي وقت مضى، أن ينتهز الجانبان الفرص الجديدة للعمل سويا على معالجة المسائل الساخنة مثل السلم والأمن وتغير المناخ أو الوصول إلى الطاقة والأمن. وأخيرا، أعاد الوزراء التأكيد على عزمهم على تطوير بُعد الشراكة

المركز على الشعوب مشجعين البرلمانات والفاعلين غير الحكوميين، والمجتمع المدني والقطاع الخاص على وجه الخصوص، على المساهمة على وجه نشط في أجندة لشبونة وداعين أفرقة الخبراء المشتركة إلى المشاركة، كل بعملها، وتسهيل مشاركتها الفعالة.

16.فيما يتعلق بخطة العمل الأولى للإستراتيجية (2008–2010)، فإن الوزراء:

أ) رحبوا بالنتائج الهامة التي حققتها كل من الشراكات المواضيعية الثماني المتفق عليها في لشبونة. وأقروا بتسليم مشاريع خرائط طرق التنفيذ الثماني التي أعدتها أفرقة الخبراء المشتركة غير النظامية باعتبارها وثائق حية. وسيتم نشر الوثائق المفصلة في الموقع المشترك على شبكة الإنترنت. وتطلّعوا إلى تلقي تحديثات، بانتظام، حول التقدم المحرز في تحقيق جميع المبادرات المتفق عليها في لشبونة. ووافقوا على استعمال أحدث خرائط الطرق باعتبارها أساسا للاستعراض نصف المرحلي لتنفيذ الإستراتيجية المشتركة، داعين جميع أفرقة الخبراء المشتركة غير النظامية إلى القيام عاجلا بما يلي:

- زيادة تحسين خرائط الطرق بحيث يمكن تحديد ما تتضمن من فاعلين وموارد وجداول زمنية ونتائج على وجه أحسن،
- معالجه أوجه النقص من ناحية الموارد وآليات التنفيذ أو ترتيبات الدعم،
- الاتصال بشكل استباقي بأصحاب المصلحة والشركاء الدوليين الذين لا يشاركون مشاركة كافية،
- إجراء تقييم نصف مرحلي، كل في إطار شراكته.

ب) رحبوا بالنتائج الإيجابية التي تمخضت عنها الاجتماعات غير النظامية المنعقدة بين رئاستَي ومفوضيتَي الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي والبرلمانَيْن الأوروبي والإفريقي. وقبل الترويكا، عقد الوزراء اجتماعا استشاريا مثمرا مع ممثلين من البرلمانين وناقشوا على وجه الخصوص

المقترحات المشتركة الأخيرة للبرلمانين حول مشاركتهما النشطة في تنفيذ ورصد الإستراتيجية المشتركة، بالإشارة خصوصا إلى ما يلي:

- مشاركة ممثلين من البرلمانين الأوروبي والإفريقي في الاجتماعات غير النظامية لفريق الخبراء المشترك وفي اجتماعات فريق العمل المشترك بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي؛
- السماح لكلا البرلمانين بإسماع صوته وإتاحة الفرصة له للإدلاء بتعليقات أو لتقديم توصيات واقتراحات حول التقرير المرحلي السنوي أو فيما يتعلق بمواضيع وأعمال محددة تخص الشراكتين لتبحثها الترويكا الوزارية؛
- تم توجيه الدعوة إلى رئيسي البرلمانين ليحضرا الافتتاح الرسمي لهذه القمم ويعرضا على المشاركين في القمة استنتاجات برلمانيهما حول تنفيذ خطة العمل واقتراحاتهما بخصوص التوجيهات المستقبلية للإستراتيجية.

أجاز الوزراء التوصيات المقدمة في هذه الورقة باعتبارها أساسا سليما لمواصلة العمل، متطلعين إلى مزيد من التبادلات المنتظمة مع البرلمانين بخصوص هذه المسألة.

ج) رحبوا بالنتائج التي توصل إليها فريق العمل المشترك بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي وأجازوها، وذلك خلال الاجتماع المنعقد في بروكسيل (يومي 17 و18 مارس 2009) للمرة الأولى في الصيغة الجديدة والذي جمع بين دوائر المفوضتين، والرئيسيْن المشاركيْن الإفريقي والأوروبي لفريق الخبراء، والمنسقين/جهات الاتصال على المستوى الوطني، وممثلين من رئاستي الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي والبرلمانَيْن الإفريقي والأوروبي، والمجتمع المدني من كلتا القارتين. وأشار الوزراء إلى أهمية فريق العمل المشترك في معالجة

المسائل الشاملة لجميع القطاعات وتعزيز التعاون والتنسيق والتآزر بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في الإستراتيجية المشتركة. وأجازوا بالتالي الصيغة الجديدة داعين المفوضتين إلى تنظيم اجتماعات فريق العمل المشترك تبعاً لذلك وقبل اجتماعات الترويكا في المستقبل.

د) سجلوا المقرر الصادر عن مؤتمر الاتحاد الإفريقي بشأن الحوار بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي والمتخذ خلال قمة الاتحاد الإفريقي الأخيرة في أديس أبابا (من أول إلى 3 فبراير 2009). وحثوا مرة أخرى الاتحاد الإفريقي والدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين على المشاركة بفعالية في تنفيذ ورصد الإستراتيجية المشتركة ولضمان تخصيص الموارد الضرورية لتعزيز التنفيذ الفعال. تُعتبر مشاركة المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الإقليمية الأخرى أمرا أساسيا لتحقيق النتائج في جميع الشراكات، لاسيما في الشراكات المتعلقة بالسلم والأمن، والتجارة، والتكامل الإقليمي والبنية التحتية. وأجاز الوزراء على وجه الخصوص عقد ورشة عمل حول الجوانب المالية للإستراتيجية المشتركة، وذلك في أديس أبابا بعد 21 سبتمبر 2009، عقب الاجتماع الموسع لفريق العمل المشترك. وطلبوا من المفوضيتين البدء في التحضيرات اللازمة، داعين جميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى المساهمة في هذه التحضيرات.

هـ) وأخيرا وليس آخرا، رحب الوزراء بالتقدم الجوهري الذي أحرزه الجانبان بما يتيح مشاركة أكبر لممثلي المجتمعَين المدنيين الأوروبي والأفريقي في الإستراتيجية. ولاحظوا أن لجنة التسيير المؤقتة للمجتمع المدني التابعة للاتحاد الإفريقي، والتي تأسست في أكرا في 2007 وأعيد تشكيلها في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في نيروبي في أوائل شهر مارس من عام 2009، تتابع بنشاط تنفيذ هذه الإستراتيجية، وأنه أنشئت نظيرة أوروبية لها في ربيع 2008. كما

لاحظوا أن ممثلي المجتمع المدني بدؤوا يشاركون في الاجتماعات الأولى لفريق الخبراء المشترك. وعليه، دعا الوزراء ممثلي المجتمع المدني والرئيسين المشتركين لفريق الخبراء المشترك إلى الإسراع بإجراء حوار فعال وإنشاء آليات للتعاون فيما بينهم، وضمان مشاركة **ممثل على الأقل من كل طرف في اجتماعات فريق الخبراء المشترك.**

17. استنادا إلى ما تقدم، وافق الوزراء على إجراء استعراض نصف مرحلي شامل للإستراتيجية المشتركة وخطة العمل، وذلك خلال اجتماعهم القادم في خريف عام 2009.

ثالثا. التطورات المستجدة منذ اجتماع الترويكا الأخيرة

ثالثا. أ. **مسائل السلم والأمن في إفريقيا :**

السودان:

18. فيما يخص السودان، أكد الوزراء مجددا على الأهمية الإستراتيجية لتنفيذ اتفاقية السلام الشامل التي تفتح الأفق لتحول وطني سلمي في السودان على الصعيدين السياسي والديمقراطي. وفي هذا السياق، رحب الوزراء بالإعلان عن إجراء الانتخابات على النطاق الوطني في فبراير 2010..
19. رحب الوزراء بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في الآونة الأخيرة لإعادة إطلاق عملية السلام في دارفور. وأعربوا على وجه الخصوص عن تقديرهم للدور المركزي الذي يضطلع به السيد/ جبريل باسولي، الوسيط المشترك للاتحاد الأفريقي/الأمم المتحدة، وكذلك عن دعمهم للمبادرات الإقليمية والدولية في هذه العملية. وشددوا على أهمية إحراز تقدم في محادثات السلام داعين جميع الفاعلين السودانيين إلى التغلب بسرعة على المأزق الحالي وأن يكونوا على مستوى مسئولياتهم. وأكدوا على الحاجة إلى ضمان استمرارية تقديم

المساعدات إلى الفئات المستضعفة، لاسيما النساء والأطفال. وفي هذا السياق، أكد الاتحاد الأوروبي على موقفه الذي يطلب بموجبه من حكومة السودان العدول عن قرارها بإلغاء ترخيص 3 منظمات غير حكومية محلية و16 دولية. ودعا الوزراء حكومة السودان إلى تهيئة ظروف مواتية لعمليات إنسانية فعالة كما دعوا جميع أصحاب المصلحة إلى احترام القواعد الإنسانية، بما في ذلك البيان المشترك بشأن تسهيل المساعدات الإنسانية في دارفور.

20. ناقش الوزراء تداعيات قرار المحكمة الجنائية الدولية بشأن السودان، وأعادوا تأكيد أهمية مكافحة الإفلات من العقاب بموجب المبادئ الراسخة والقانون الدولي، مؤكدين مواقفهم من القرارات التي اتخذتها المحكمة الجنائية الدولية. وذكّر الاتحاد الأوروبي أن المحكمة الجنائية الدولية مؤسسة قضائية مستقلة وتلعب دورا أساسيا في تعزيز العدالة، وأكد مجددا دعوته للحكومة السودانية إلى التعاون مع المحكمة. أما الجانب الإفريقي فقد أعاد تأكيد موقفه الذي يدعو بموجبه إلى إرجاء عملية المحكمة الجنائية الدولية وفقا للمادة 16 من نظام روما الأساسي حول المحكمة الجنائية الدولية، مشيرا إلى أن البحث عن العدالة ينبغي أن يتم بطريقة لا تعرقل، أو تعرض للخطر، تعزيز السلام والأمن الدائمين وعملية السلام في دارفور. ورحب كلا الجانبين بتعيين فريق الاتحاد الإفريقي الرفيع المستوى لدارفور برئاسة الرئيس السابق تابو إمبيكي مع تفويض لدراسة الوضع في دارفور.

تشاد/السودان:

21. أكد الوزراء أهمية تطبيع العلاقات بين السودان وتشاد. وعلى أن الآثار المترتبة على ما تقوم به مجموعات المتمردين من أنشطة على جانبي الحدود تظل مصدر انشغال بالغ. ودعوا جميع الجهات الفاعلة المعنية في الإقليم إلى تكثيف جهودها بما في ذلك العمل ضمن اتفاقية داكار من أجل إيجاد حل سياسي للتوترات.

تشاد:

22. شدد الوزراء على أن مشاركة جدية من الحكومة والمعارضة السياسية في تشاد أمر مطلوب في إطار الاتفاقية السياسية الموقعة في 13 أغسطس 2007 بغية تعزيز العملية الديمقراطية. ورحبوا بالتقدم المحرز من خلال الإقرار بالتشريع البالغ الأهمية، داعين الأطراف إلى مواصلة جهودها الرامية إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة في غضون فترة زمنية معقولة. كما رحب الوزراء بنجاح انتقال السلطة من قوة الاتحاد الأوروبي لتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في 15 مارس 2009. وأقروا بأن نشر قوة الاتحاد الأوروبي قد أسهم في تحسين البيئة الأمنية بشكل عام بالنسبة للعاملين في مجال العون الدولي والإنساني، فضلا عن السكان المحليين في مناطق العمليات.

الصومال:

23. اتفق الوزراء على أن انتخاب الرئيس الشيخ شريف الشيخ أحمد وإنشاء الحكومة الانتقالية الجديدة أتاحا الفرصة لإحلال السلام والاستقرار في الصومال. ودعوا جميع الأطراف التي ما زالت تعارض العملية السياسية إلى نبذ العنف وانتهاز الفرصة لإحلال السلام والتنمية في الصومال. ورحب كلا الجانبين بالنتائج الإيجابية التي توصل إليها مؤتمر الصومال المنعقد في بروكسيل يومي 22 و23 أبريل 2009 من أجل مساعدة الحكومة الانتقالية على تهيئة الظروف الأمنية اللازمة وبناء مؤسسات الدولة وتعزيز المصالحة الوطنية. وقدم الاتحاد الأوروبي خلال المؤتمر مساهمة قدرها 123 مليون دولار أمريكي من أصل تعهده البالغ 215 مليون دولار. وأكدوا التزامهم المستمر بدعم الحكومة الجديدة في إعادة بناء الهياكل الأساسية، وتقديم المساعدات الإنسانية وتهيئة فرص العمالة، من بين أمور أخرى.

24. أثنى الاتحاد الأوروبي على جهود الاتحاد الأفريقي في الصومال من خلال نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، مسلطا الضوء على شجاعة القوات من بوروندي وأوغندا. أما الجانب الإفريقي فقد أعرب عن تقديره للدعم الذي قدمه الاتحاد الأوروبي للبعثة، داعيا إلى تنفيذ سريع لقرار مجلس أمن الأمم المتحدة 1863 (2008). وفي انتظار ذلك، دعا الاتحاد الإفريقي الأمم المتحدة إلى تقديم الدعم اللوجستي له وفقا لقرار مجلس الأمن المذكور. وأكد الوزراء على الأهمية البالغة لتطوير القطاع الأمني الصومالي وتعزيز الحكم الرشيد وبسط سيادة القانون في البلاد في ذات الوقت. ودعا الوزراء الدول التي تعهدت بتقديم القوات إلى بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال إلى نشرها سريعا في البلاد للمساعدة على تحقيق قوة البعثة المفوضة أصلا والبالغ حجمها 8,000 عنصر من أجل ضمان استقرار الوضع الأمني في البلاد.

25. لاحظ الوزراء أن القرصنة قبالة السواحل الصومالية في خليج عدن لا تزال تشكل تهديدا رئيسيا للأمن الإقليمي والتجارة الدولية. في هذا الصدد، أشاد الجانب الأفريقي بمساهمة الاتحاد الأوروبي في دعم الجهود الدولية لتعزيز الأمن البحري قبالة الساحل الصومالي عن طريق نشر العملية البحرية لبعثة الاتحاد الأوروبي لقوات أتلانتا العسكرية البحرية. وهذه المساهمة التي تدخل في إطار العمل المنسق دوليا تُعتبر ضرورية لضمان حماية السفن التابعة لبرنامج الأغذية العالمي والتي تقوم بتوصيل الأغذية إلى المشردين في الصومال، فضلا عن كبح القرصنة قبالة الساحل الصومالي وفي خليج عدن على وجه الخصوص. واتفق الوزراء على أن هنالك صلة بين القرصنة والأمن والتنمية، وعلى ضرورة إقامة تعاون إقليمي وبناء القدرات لمعالجة الأسباب الجذرية لمشكلة القرصنة.

ثالثا- ب- **مشكلة الانقلابات:**

مدغشقر:

26. تباحث الجانبان حول الأوضاع في البلاد وذلك في أعقاب الإقصاء غير الدستوري للرئيس رافالومانانا. تمت إحاطة الجانب الأفريقي علما بجهود الوساطة المبذولة بالاشتراك مع الأمم المتحدة،مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، المجلس الاولمبي الدولي ومجلس الكنائس وممثلي الدول الفرانكفونية. ناقش الاجتماع نتائج قمة مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي والتي انعقدت في الفترة بين 19 إلى 30 مارس. تم إطلاع الجانبين على الخطوات التي تم اتخاذها بخصوص الدولة ومناقشة ما يمكن عمله للمساهمة في حل الأزمة. قام الوزراء بالدعوة للإسراع بإجراء الانتخابات بالبلاد والعودة إلى النظام الدستوري. أعرب الاتحاد الأوروبي عن دعمه لتنظيم الإتحاد الأفريقي اجتماعا لمجموعة الاتصال الدولية في 30 أبريل 2009 .

موريتانيا:

27. أشاد الوزراء بالمجهودات الأخيرة التي قام بها الاتحاد الإفريقي وأحيطوا علما بمقررات مجلس السلم والأمن للإتحاد الإفريقي حول اجتماعه في 24 مارس 2009 بشأن فرض العقوبات على كل الأشخاص ،سواء كانوا مدنيين أم عسكريين الذين تهدف أنشطتهم إلى الإبقاء على الحالة غير الدستورية الراهنة في موريتانيا. كما بحثت الأطراف قرار الإتحاد الأوربي بشأن إيقاف المشاورات حول المادة 96 من اتفاقية كوتونو واتخاذ إجراءات مناسبة فيما يتعلق بتعاونه مع موريتانيا كبديل لحالة تجميد التعاون التي ظلت سائدة منذ وقوع الانقلاب. أحاط الوزراء علما بقرار رئيس "المجلس الأعلى للدولة" بالاستقالة من منصبه وإحالة سلطات الرئيس انتقاليا لرئيس مجلس الشيوخ علما أن الرئيس الشرعي لم يفقد تفويضه. كما أعرب الوزراء عن أسفهم لعدم اتخاذ خطوات ايجابية نحو تحقيق حل توافقي للأزمة يستند إلى عملية سياسية

نزيهة، شاملة وشفافة من شأنها أن تؤدى بأسرع وقت إلى استعادة النظام الدستوري في موريتانيا. وحثوا السلطات على مراعاة هذا الموعد لأنه يشكل خطوة مهمة في عملية استعادة النظام الدستوري ورحبوا برفع الحظر عن الأنشطة السياسية الذي حدث مؤخرا، وذلك كشرط مسبق لإجراء انتخابات حرة وعادلة في البلاد. وفي ملاحظة أخرى، أكد الوزراء الحاجة إلى إنهاء الإفلات من العقوبة في غينيا، وأعربوا عن قلقهم إزاء الكيفية التي تمارس بها السلطات القبض ومقاضاة المشتبه في تورطهم في الفساد والجريمة المنظمة.إن احترام الإجراءات القانونية أمر مهم وجوهري. أعلن الإتحاد الأوروبي أن المشاورات تحت المادة 96 من اتفاقية كوتونو ستجرى في 29 أبريل في بروكسيل وقد تمت دعوة الإتحاد الأفريقي للمشاركة.

غينيا:

28.أحاط الوزراء علما بالإعلان التمهيدي الصادر عن السيد/ داديس كمارا رئيس المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية والمتعلق بتنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية وذلك في 11 أكتوبر و13 ديسمبر 2009 على التوالي.

ثالثا.ج. **زيمبابوي:**

29.رحب الطرفان بالتقدم الذي حدث في تنفيذ الاتفاقية السياسية الشاملة وبالأخص تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في زيمبابوي، وحثوا الأطراف على الالتزام الصارم بأحكام الاتفاقية السياسية الشاملة بما في ذلك احترام سيادة القانون وبذل كل ما يمكن لضمان التوصل إلى اختتام ناجح للعملية التي ابتدروها وخلق ظروف مواتية لهذا الأمر، وذلك بما يضمن مصالح شعب زيمبابوي,

30.تبادل السادة الوزراء وجهات النظر حول الجهود الدولية الخاصة بزيمبابوي، إضافة إلى زيارة بعثة صندوق النقد الدولي خلال الفترة مابين 9 إلى 24 مارس.كما تباحثوا في شأن إعادة التعاون مع حكومة زيمبابوي وعلاقاتها

بمؤسسات التمويل الدولية وسبل المحافظة وتقوية مساهمة كل من الأمم المتحدة ،الإتحاد الأفريقي ،مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي ودولة جنوب أفريقيا في العملية الجارية.رحّب الإتحاد الأوروبي بقرار حكومة الوحدة الوطنية في زيمبابوي بالمشاركة في الحوار السياسي بينهما.

31.ناقش الوزراء الوضع الإنساني في البلاد وأبدوا ملاحظتهم بأن الحاجة إلى العون الإنساني ستدوم لفترة طويلة و ناشد الجانب الأفريقي الاتحاد الأوروبي مواصلة تقديم العون العاجل اللازم لرفع معاناة شعب زيمبابوي ومعالجة الوضع الاجتماعي والاقتصادي بالبلاد وجددوا مناشدتهم رفع كافة أشكال الحظر المفروضة على زيمبابوي. أعاد الاتحاد الأوروبي تأكيد التزامه تجاه شعب زيمبابوي وذلك من خلال برنامج طويل ومهم للعون الإنساني.أكد الإتحاد الأوروبي مجددا استعداده لدعم الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في زيمبابوي حالما أبدت مؤشرات قوية للعودة لاحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون واستقرار الاقتصاد الكلى.أكد الاتحاد الأوروبي التركيز على أن المقاطعات التي فرضها ليست موجهة للبلاد بأكملها بل هي إجراءات تستهدف أشخاصا وكيانات ذات صلة بالفظائع والعنف الانتخابي. ناشد الإتحاد الأوروبي السلطات في زيمبابوي الإسراع بإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين والتمس الجانب الأفريقي مجددا من الإتحاد الأوروبي مخاطبة الوضع في زيمبابوي بما يحتاجه من مرونة بما يخدم سرعة إنجاز الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي وتعزيز التقدم الذي تم حتى الآن.

ثالثا.د. **<u>مواضيع أخرى:</u>**

32.رحب الوزراء بصورة عامة بالتعاون المثالي بين الشركاء الدوليين في جهودهم الرامية لدعم التحول الديمقراطي في كل من موريتانيا وغينيا. ويعتقد الوزراء أن المحافظة على الوضع الدستوري في حالة غينيا بيساو ممكن التحقق، خاصة في وجود الدعم المناسب من الشركاء في مجالات مثل تنظيم الانتخابات، إصلاح قطاع الأمن ومحاربة الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

33.أكد الوزراء أن عدم الاستقرار السياسي، ضعف المؤسسات وانعدام الموارد تقود إلى الجريمة المنظمة، وخاصة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، الأسلحة الصغيرة والخفيفة والاتجار بالبشر. ركز الوزراء على الحاجة إلى التعاون المتواصل مع الإدارات الوطنية، المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة وذلك لمساعدة الدول في هذا الجانب، وخاصة في فترة ما بعد النزاعات وذلك لبناء القدرات الضرورية والفاعلة لمجابهة التحديات. أكد الوزراء على ضرورة إنشاء لجنة مستقلة للتحقيق في مقتل الرئيس جاو برناردو فييرا وتشجيع كل من الإتحاد الإفريقي، المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتجمع دول الساحل والصحراء (سين–صاد) على اتخاذ الخطوات اللازمة في هذا الاتجاه.

ثالثا.هـ. **مسائل السلام والأمن في أوروبا/بلدان البلقان الغربية:**

34.أخذ الجانب الأفريقي علما بموقف الإتحاد الأوروبي بأنه من خلال المنظور الأوروبي لدول غرب البلقان كما هو مبين في عملية الاستقرار والمشاركة وأجندة سيسالونيكى لدول غرب البلقان لعام 2003 وإعلان سالسبيرغ لعام 2006 يبقى جميعها مهمة الاستقرار ووحدة ومستقبل غرب البلقان. وإن وجود الإتحاد الأوروبي في منطقة غرب البلقان في إطار السياسة الأوروبية المعنية بالأمن والدفاع يعتبر جزءًا هاما من الموقف الأوروبي الشامل.يعتبر استدامة الاستقرار أمرا ضروريا لإحراز التقدم نحو التكامل الأوروبي.

35.شدد جانب الإتحاد الأوروبي على أن عملية الاستقرار والمشاركة تبقى هي الإطار الشامل للمسار الأوربي لدول غرب البلقان نحو انضمامها المستقبلي وتم توقيع اتفاقيات الاستقرار والمشاركة والاتفاقيات المرحلية مع ستة من بلدان غرب البلقان.

36.بالإشارة إلى الانتخابات في إقليم غرب البلقان،جدد الاتحاد الأوروبي التذكير بأهمية حرية ونزاهة الانتخابات تمشيا مع المعايير والالتزامات الدولية.يدعم الإتحاد الأوروبي التنمية الاقتصادية والسياسية في كوسوفو وذلك من خلال

منظور أوروبي واضح، ويتمشى مع المنظور الأوروبي لكل الإقليم. إن المشاركة الكاملة لإقليم كوسوفو في المبادرات الإقليمية يحتاج إلى التأكيد بشكل بناء أن التعاون الإقليمي بين كافة دول غرب البلقان يعتبر أمرا رئيسياً إذ يساهم في خلق فهم مشترك في الإقليم وإيجاد حلول للمشاكل ذات الطبيعة المشتركة.

رابعا. **عملية التكامل الأفريقي في أعقاب مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي بأديس أبابا:**

37.رحب الوزراء بالتقدم المحرز في عملية إدماج النيباد في هياكل وعمليات الإتحاد الأفريقي وشجعوا مفوضية الإتحاد الأفريقي على مواصلة العملية بقصد إكمال عملية الإدماج.كما رحبوا بالتقدم المحرز فى تطوير برنامج الحد الأدنى من التكامل الذي يستهدف تفعيل مبادرات التعاون الاقتصادي الجارية والتدابير المتخذة في هذا الصدد بغية التعجيل بعملية التكامل في القطاعات أو المجالات ذات الأولوية،وإزالة الحواجز للسماح بحرية تنقل الأشخاص والسلع، الخدمات ورأس المال وتحسين الظروف الضرورية لأجل قارة متكاملة تعمل كسوق واحدة.أحاط الجانب الأفريقي الإتحاد الأوروبي علما بالجهود الجارية لتحويل مفوضية الإتحاد الأفريقي إلى سلطة للإتحاد الأفريقي وذلك بما يتمشى مع مقرر الدورة العادية الثانية عشرة لمؤتمر الإتحاد الأفريقي في فبراير 2009.

خامسا- **المسائل القانونية:**

38.استحضر الوزراء ضرورة مكافحة الإفلات من العقوبة في إطار القانون الوطني والدولي لضمان محاكمة الأفراد الذين يرتكبون جرائم خطيرة مثل جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية، جرائم الإبادة الجماعية ودون إفلاتهم من العقوبة.

39.أحاط الوزراء علما بتقرير مجموعة الخبراء الفنيين المستقلة الرامي إلى إيضاح الأفهام المختلفة لمبدأ الولاية القانونية العالمية. وأستند الوزراء لمسألة

تشكيل المجموعة في ضوء الاعتراف بالآثار السلبية للعلاقة بين الإتحاد الأوروبي والجانب الأفريقي. عبر الوزراء عن عميق تقديرهم للعمل الذي قام به الخبراء الستة المستقلون وعبروا عن الأمل في أن يؤدى إلى تحقيق الهدف المنشود وذلك كما حدده اجتماع الترويكا الوزارية في نوفمبر 2008 .اتفق الوزراء على مساهمة أجهزة الإتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي وكذلك الدول الأعضاء في هذا التقرير.

40.**حسين حبري**

أحاط الوزراء علما بمقرر مؤتمر رؤساء دول وحكومات الإتحاد الأفريقي المنعقد في فبراير 2009 بشأن محاكمة الرئيس التشادي السابق حسين حبري في السنغال وقاموا في هذا الصدد بتوجيه الدعوة للاتحاد الأفريقي بالتكاتف مع حكومة جمهورية السنغال وبتنسيق وثيق مع المفوضية الأوروبية لتوفير ميزانية المحاكمة ومن ثم العمل مع الأطراف الأخرى على ذات الأساس وأكد الوزراء على ضرورة توفير هذه الميزانية بأسرع وقت ممكن.

سادسا- **موعد ومكان اجتماع الترويكا الوزارية الثالث عشر**

41.اتفق الوزراء على عقد الاجتماع الثالث عشر للترويكا الوزارية لأفريقيا – الاتحاد الأوروبي في أديس أبابا في 14 أكتوبر 2009.

—

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2009

http://archives.au.int/handle/123456789/3800

Downloaded from African Union Common Repository